



العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي

رؤى من دراسة متعددة
الأقطار في الدول العربية

ملخص



السياق

لاستكشاف تجارب العنف على الإنترنت من خلال عدسة منظمات المجتمع المدني والناشطات ومقدمات الخدمات؛ و(ج) مسح للقوانين والخدمات المتاحة المتعلقة بالعنف ضد المرأة عبر الإنترنت في المنطقة.

وتلخص هذه الوثيقة النتائج الرئيسية للمشروع البحثي وتعرض معلومات جديدة عن العنف ضد النساء والفتيات في الفضاء الرقمي في منطقة الدول العربية.

النهج

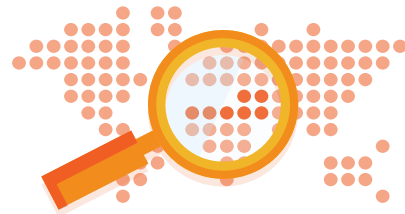
اتباع كل مكون من مكونات الدراسة نهج مختلف لضمان تثليث البيانات.

دراسة استقصائية كمية عبر الإنترنت باستخدام طريقة

مبتكرة لجمع البيانات: تم جمع البيانات باستخدام طريقة اخترعتها شركة [RIWI Corp](#) وحازت على براءة اختراعها، تعرض على مستخدمي ومستخدمات الويب استقصاءات اختيارية عشوائية مجهولة المصدر عند مصادفة موقع مغلق أو غير مستخدم في شريط عنوان الموقع الإلكتروني، وكان لجميع مستخدمي ومستخدمات الإنترنت الذين تزيد أعمارهم عن 18 سنة في البلدان المستهدفة¹ احتمالات عشوائية متساوية للولوج بشكل غير مقصود إلى صفحة الويب التي نشر فيها الاستقصاء.

وكان حجم العينة المستهدفة 1,000 مستطلّعا ومستطلّعة في كل بلد من فئتين تتكون من عدد 500 رجلاً و500 امرأة كحد أدنى: مع مستوى ثقة بنسبة 95 في المائة و 5 في المائة هامش خطأ. وشارك ما مجموعه 11,497 مستطلّعا ومستطلّعة في الاستقصاء، بما في ذلك 4,187 امرأة (36,4 في المائة)²، وتضمن الاستبيان 22 سؤالاً لجميع المستطلّعين والمستطلّعات، وتم عرضه باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية وفقاً لتفضيل المستطلّعين والمستطلّعات، وتم جمع البيانات في الفترة بين 26 تموز/يوليو و2 أيلول/سبتمبر 2021، وقامت شركة RIWI بتحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (إس بي إس إس)، وطبقت أوزان للتكييف مع العمر والجنس والمستوى التعليمي، وبناء عليه، فإن جميع الأرقام التي نقدمها هنا أرقام مرجحة.

يعتبر العنف ضد النساء والفتيات من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً، وقد يشمل الاعتداء البدني والجنسي والنفسي والاقتصادي، ويتجاوز حدود العمر والعرق والثقافة والثروة والجغرافيا، كما أنه يحدث في المنزل وفي الشوارع وفي المدارس وفي أماكن العمل وفي الحقول الزراعية وفي مخيمات اللاجئين واللجوء وفي أثناء الصراعات والنزاعات. وأدى تزايد نطاق الإنترنت وانتشار تقنيات المعلومات والاتصال السريعة ورواج وسائل التواصل الاجتماعي إلى تقديم فرص جديدة وإتاحة إمكانية بذل جهود متنوعة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات، إلا أنها تستخدم كذلك كأدوات لإلحاق الأذى بالنساء والفتيات وارتكاب أعمال العنف ضد النساء والفتيات. وأخذ العنف ضد النساء والفتيات الذي ييسره الإنترنت وتقنيات المعلومات والاتصالات في الظهور كمسألة عالمية ذات آثار خطيرة على المجتمعات والاقتصادات في جميع أنحاء العالم، حيث أجرى المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية في نيسان/أبريل - أيار/مايو 2020 دراسة استقصائية عبر الإنترنت في تسعة بلدان لإلقاء الضوء على تزايد حالات العنف في أثناء جائحة كوفيد-19 والمواقف المتخذة إزاء العنف، وحددت نتائج الدراسة أن العنف على الإنترنت كان أكثر أشكال العنف التي تم الإبلاغ عنها خلال الأشهر الأولى من الجائحة.

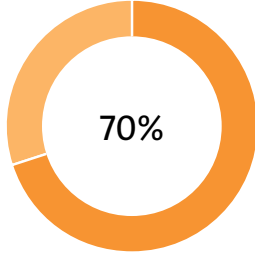


ولفهم هذا الشكل الناشئ للعنف بشكل أفضل، بادر المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية بإجراء مشروع بحثي لاستكشاف مدى انتشار العنف على الإنترنت وتأثيره وعواقبه على النساء والفتيات في الدول العربية، والحوافز التي تواجه الناجيات في الحصول على الخدمات والتمكن من الإبلاغ، وتضمن المشروع البحثي ثلاثة عناصر تكميلية وهي: (أ) إجراء دراسة استقصائية كمية عبر الإنترنت في 8 بلدان في المنطقة شارك فيها ما يقرب من 11,500 مستطلّعا ومستطلّعة، لدراسة مدى انتشار العنف على الإنترنت والآراء بشأنه وآثاره؛ و(ب) إجراء بحث نوعي

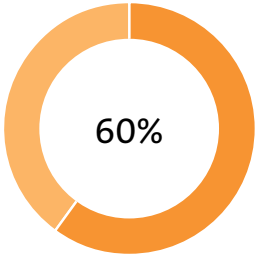
1 البلدان المشمولة هي تلك التي تتواجد فيها مكاتب قطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في المنطقة العربية، وهي: المغرب وليبيا وتونس والأردن وفلسطين ولبنان والعراق واليمن

2 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ملكية هاتف محمول واستخدام الإنترنت أقل من المتوسط العالمي بنسبة 1 في المائة و5 في المائة على التوالي، واحتمال امتلاك النساء في المنطقة شبكة متنقلة تقل بنسبة 9.8 في المائة من الرجال، واستخدام شبكة الإنترنت المتنقلة أقل احتمالا بنسبة 20 في المائة من الرجال.

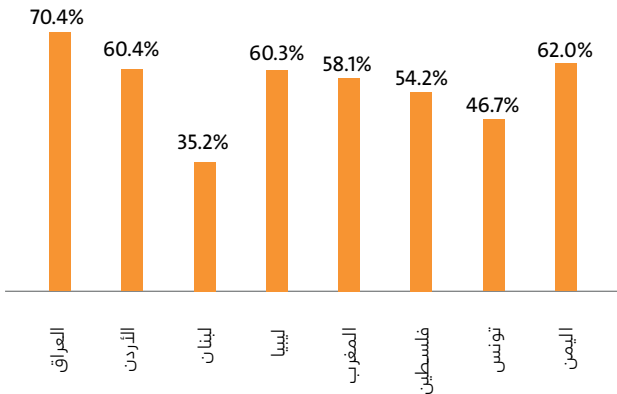
نسبة الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي أبلغن عن شعورهن بعدم الأمان في الحيز الإلكتروني



نسبة النساء اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت واللاتي أبلغن عن ذلك في السنة الماضية



نسبة النساء اللاتي سبق لهن التعرض لعنف عبر الانترنت و أبلغن عن تعرضهن للعنف على الإنترنت في السنة الماضية، بحسب كل البلد



عادة لا يقتصر التعرض للعنف على الإنترنت على حادث واحد فقط، فنسبة 44 في المائة من النساء اللاتي تعرضن للعنف عبر الإنترنت، تعرضن له أكثر من مرة.

البحث النوعي في شأن تجارب العنف على الإنترنت من خلال عدسة منظمات المجتمع المدني والناشطات ومقدمات الخدمات:

اعتمد البحث نهجا يقوم على أساليب مختلطة، حيث يستخدم كل من دراسة المواد الثانوية وجمع البيانات الأولية، تم جمع البيانات من خلال دراسة استقصائية على الإنترنت شاركت فيها 67 منظمة من منظمات المجتمع المدني و 90 ناشطة ومدافعة عن حقوق الإنسان من 14 بلدا³ في المنطقة، وأجريت بالإضافة إلى ذلك مقابلات متعمقة ومناقشات مجموعات بؤرية مع منظمات المجتمع المدني والجهات المقدمة للخدمات من المنطقة. تم جمع البيانات في الفترة بين 16 تموز/يوليو و 3 أيلول/سبتمبر 2021.

مسح للقوانين والخدمات المتاحة المتعلقة بالعنف ضد المرأة على الإنترنت.

واعتمدت عملية مسح القوانين هذه على مراجعة النصوص القانونية المتاحة على المواقع الإلكترونية الحكومية للدول العربية، مع التركيز على الموارد المقدمة من وزارات العدل والوكالات المعنية بتقنيات المعلومات والاتصال، بالإضافة إلى قواعد البيانات القانونية الموجودة على الإنترنت مثل "ناتلكس"، وإجراء دراسة نظرية للبيانات الثانوية على الإنترنت بشكل أساسي من خلال البحث في غوغل عن الخدمات المقدمة من الحكومة. وتغطي هذه العملية الدول العربية⁴ الـ 22 وتهدف إلى إبراز الممارسات الجيدة من المنطقة وخارجها.

النتائج الرئيسية

لا يعتبر الفضاء الرقمي آمنا بالنسبة للنساء في العالم العربي

أبلغ ما يقرب من نصف مستخدمي الإنترنت في الدول العربية (49 في المائة) عن عدم شعورهن بالأمان بسبب التحرش عبر الإنترنت، وكان هذا الشعور بعدم الأمان أكثر خطورة بين الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان (70 في المائة).

أبلغت نسبة 16 في المائة من النساء في الدول العربية عن تعرضهن للعنف على الإنترنت على الأقل مرة واحدة في حياتهن، ونسبة 60 في المائة من النساء اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت في المطلق، تعرضن له خلال العام الماضي، وكانت هذه هي المرة الوحيدة بالنسبة لنصفهن تقريبا التي تعرضن فيها للعنف على الإنترنت.

3 الجزائر؛ البحرين؛ مصر؛ العراق؛ الأردن؛ الكويت؛ لبنان؛ ليبيا؛ المغرب؛ فلسطين؛ الصومال؛ السودان؛ سوريا؛ واليمن.

4 الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

يمثل العنف على الإنترنت تهديدًا لسلامة المرأة البدنية وصحتها النفسية

يمثل العنف على الإنترنت تهديدًا خطيرًا لسلامة المرأة البدنية وصحتها النفسية، وبالنسبة 1 في كل 3 نساء، لم يمكث

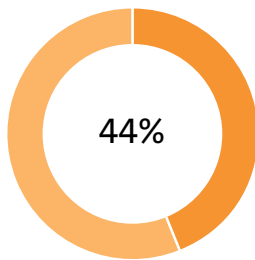
العنف عبر الإنترنت في الحيز الرقمي، حيث أبلغت نسبة 33 في المائة من النساء اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت أن بعض أو كل تجاربهن في العنف على الإنترنت انتقلت خارجه، وتفيد غالبية النساء اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت على يد شخص يعرفه خارج إطار الإنترنت بأن واقعة العنف انتقلت إلى خارج هذا الإطار (51 في المائة).

وعلاوة على ذلك، أفادت نسبة 12 في المائة من النساء اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت بتعرضهن للعنف البدني بعد إبلاغ أفراد الأسرة بالواقعة.

وكانت الصلة بين العنف على الإنترنت والعنف خارج الإنترنت ذات أهمية خاصة بالنساء اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت

في فترة جائحة كوفيد-19، حيث أبلغت 44 في المائة من النساء اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت في العام الماضي أن الحادث انتقل إلى خارج نطاق الإنترنت، مقارنة بنسبة 15 في المائة من النساء اللاتي لم تكن تجربتهن في هذا العام. وتعكس هذه الإشارة تفاقم الضرر الملموس في السنة الماضية، مما يوحى بتفاقم آثار العنف على الإنترنت في أثناء جائحة كوفيد-19.

نسبة النساء اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت في العام الماضي وأبلغن أن الحادث انتقل إلى خارج نطاق الإنترنت



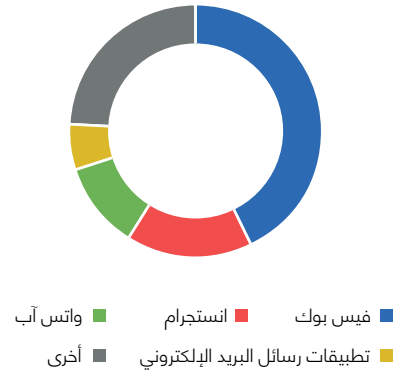
ولوحظت اتجاهات مماثلة من خلال الدراسة الاستقصائية مع الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان، حيث صرحت 35 في المائة من المستطلعات بالمعاناة من تواصل العنف على الإنترنت وخارجه، بينما قالت 6 في المائة من المستطلعات إن جميع حوادث العنف على الإنترنت زدهن تواصلت خارجه.

وللعنف على الإنترنت أثر أيضًا على صحة المرأة النفسية، حيث أبلغت 35 في المائة من النساء اللاتي تعرضن للعنف على

ويظهر العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي بأشكال مختلفة، وأكثرها شيوعاً هو تلقي "صور أو رموز غير مرغوب فيها ذات محتوى جنسي" (43 في المائة)؛ تليها "مكالمات هاتفية مضايقة أو اتصالات غير لائقة أو غير مرحب بها" (38 في المائة) و"تلقي رسائل مهينة و/أو مفعمة بالكراهية" (35 في المائة)، وتعاني نسبة 22 في المائة من النساء اللاتي تعرضن للعنف عبر الإنترنت من "الابتزاز الجنسي المباشر". ولوحظت اتجاهات مماثلة بين الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان، حيث أفادت نسبة 70 في المائة منهن بتلقي صوراً أو رموزاً غير مرغوب فيها ذات محتوى جنسي، ونسبة 62 في المائة بتلقي رسائل مهينة و/أو مفعمة بالكراهية، بينما أفادت نسبة 58 في المائة منهن بتلقي مكالمات هاتفية مضايقة، واتصالات غير لائقة أو غير مرغوب فيها.

أبلغ النصيب الأكبر من النساء اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت عن تعرضهن له على موقع فيسبوك (43 في المائة) يليه إنستغرام (16 في المائة) وواتساب (11 في المائة).

المنصات التي تتعرض فيها النساء في الدول العربية للعنف على الإنترنت



وأقر 27 في المائة من الرجال الذين أجابوا على الاستقصاء بارتكاب أعمال عنف على الإنترنت. ومن الأرجح أن يرتكب الأشخاص الأصغر سناً أعمال عنف على الإنترنت، ولا سيما الشباب. يقر أكثر من 1 من بين كل 3 رجال في السن بين 18 و24 سنة بارتكاب بعض من العنف على الإنترنت، حيث الطلاب والعاقلون من الرجال هم أغلب من يقر بارتكاب عنف على الإنترنت (30 في المائة)، والرجال الذين لم يكملوا سوى التعليم الابتدائي هم غالباً من يرتكبونه في حين أن الرجال الذين أكملوا الجامعة/الكلية هم الأقل احتمالاً.

شعورًا بالغضب والأحقية في إسكات النساء والفتيات أو حتى استبعادهن من الفضاء الإلكتروني. وصرحت منظمات المجتمع المدني بارتباط ذلك بالأفكار الثقافية المتعلقة بالذكورة والسلوك التحكيمي. إذن، يسعى مرتكبو الجرائم إلى السيطرة على تلك النساء والتحكم فيهن، ويشمل ذلك الجناة الذين لديهم آراء دينية مختلفة، وغير قادرين على مواجهة الناجيات شخصيًا والذين يفضلون الاختباء وعدم الكشف عن هويتهم، وإحساس الجناة بالأحقية، أي الجناة الذين يعتقدون أن هذا من حقهم، والنظرة إلى أن المرأة على أنها "تستحق ذلك".

وقد تستجيب الأسر أيضًا عن طريق تقييد أو منع حصول النساء والفتيات على الأجهزة الرقمية، مما يؤدي إلى زيادة عزل النساء والفتيات وحرمانهن من حقهن في الحصول على المعلومات والتقدم التكنولوجي فضلًا عن حرية التعبير.



وعلاوة على ذلك، ونظرًا لأن القوانين المتعلقة بجرائم الإنترنت لا تولي في الغالب اهتمامًا كافيًا للعنف ضد النساء والفتيات على الإنترنت، فإنها تُستخدم أحيانًا لمقاضاة الناجيات أو لقمع آرائهن السياسية، وبدلاً من التركيز على معاقبة أفعال مثل نشر الصور الحميمة دون موافقة، قد يتم مقاضاة الناجيات بتهمة الفجور أو ارتكاب جرائم ضد الأخلاق أو المشاعر العامة.

على الرغم من آثار العنف على عبر الإنترنت على حياة النساء، يتم التقليل من أهميته وجعله أمرًا طبيعيًا

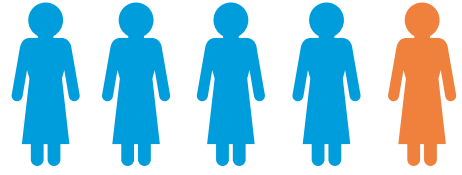
تشكل معايير اجتماعية مختلفة العنف على الإنترنت ولكنه يعتبر في معظمه "قضية نسائية" لا ينبغي أخذها على محمل الجد، يتم بسببه إلقاء اللوم على النساء. **يعتقد معظم المستطلعين والمستطلعات أن "النساء يتعرضن للعنف على الإنترنت أكثر من الرجال"** (66 في المائة من النساء مقارنة بنسبة 60 في المائة من الرجال). وعلى غرار أشكال العنف الأخرى ضد المرأة، تُلام المرأة عليه ويتوقع منها أن تقبله، حيث **طلب من 36 في المائة من النساء اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت تجاهل الأمر، وألقي اللوم على 23 في المائة**

الإنترنت في الدول العربية عن شعورهن "بالحزن/الاكتئاب"، وأبلغت 35 في المائة منهن أنهن "فقدن الثقة في الأشخاص من حولهن"، وأبلغت 12 في المائة من النساء أنه قد راودتهن أفكار انتحارية نتيجة واقعة عنف على الإنترنت.

يعرقل العنف على الإنترنت في الدول العربية المشاركة الكاملة للنساء في المجتمع ويسهم في إسكات أصواتهن

أفادت النساء اللاتي تعرضن للعنف عبر الإنترنت أنهن لم يحصلن على دعم، وهناك أدلة على أن ذلك ساهم في فرضهن رقابة ذاتية أو استبعاد أنفسهن كليًا من الفضاء الإلكتروني، فقد قامت أكثر من 1 من كل 5 نساء (22 في المائة) ممن تعرضن للعنف على الإنترنت بحذف أو وقف حسابها، وأفادت أكثر من 1 من كل 4 نساء (26 في المائة) ممن تعرضن للعنف على الإنترنت بأنهن كن حذرات بشأن ما ينشره على الإنترنت.

1 من كل 5 نساء تعرضن للعنف على الإنترنت تقوم بحذف أو وقف حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بها.



وكان ذلك الأمر ذا أهمية خاصة فيما يتعلق بالعنف على الإنترنت الذي شوهه خلال العام الماضي، حيث كانت النساء اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت هذا العام أكثر ميلًا (27 في المائة) للإبلاغ عن وقف أو حذف حساباتهن أو التغيب عن الدراسة أو العمل نتيجة واقعة العنف، مقارنة بالنساء اللاتي لم تقع حادثة العنف على الإنترنت لهن هذا العام.



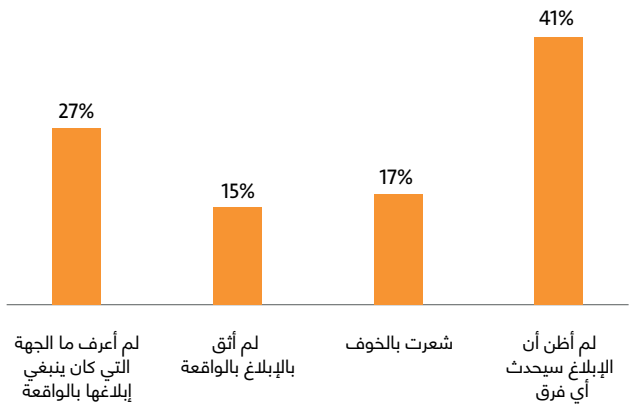
ووفقًا للرؤى النوعية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة، **تتعرض النساء للاعتداء بسبب تزايد وجودهن في الفضاء الإلكتروني.** وقد يثير تواجد المرأة على الإنترنت، ولد سيما المرأة التي يُعتقد أنها تتناول على العادات المجتمعية

نقص المعرفة والثقة، وإلقاء اللوم على الضحية، والخوف من الرد الانتقامي، أسباب تردع النساء عن الإبلاغ عن العنف عبر الإنترنت

أبلغت أقل من 1 من بين كل 3 (31 في المائة) من النساء اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت عن الحادث، وأغلب النساء اللاتي أبلغن عن العنف على الإنترنت، فعلمن ذلك من خلال المنصة ذاتها (55 في المائة)، وأبلغت 23 في المائة منهن الشرطة بالحادث.

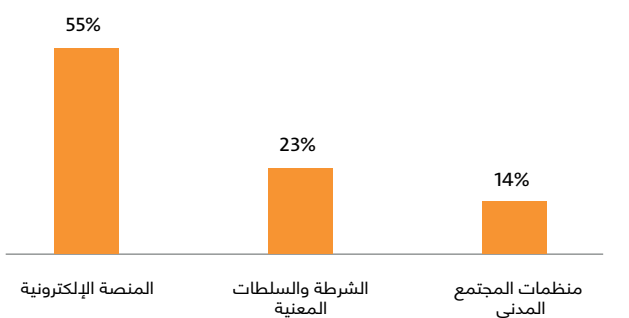
والسبب الأكثر شيوعاً لعدم الإبلاغ عن وقعة العنف على الإنترنت بحسب قول النساء هو "لم أظن أن الإبلاغ سيحدث أي فرق" (41 في المائة)، ويتبع ذلك 27 في المائة من النساء اللاتي قلن "لم أعرف ما الجهة التي كان ينبغي إبلاغها بالواقعة".

أسباب عدم الإبلاغ عن العنف على الإنترنت



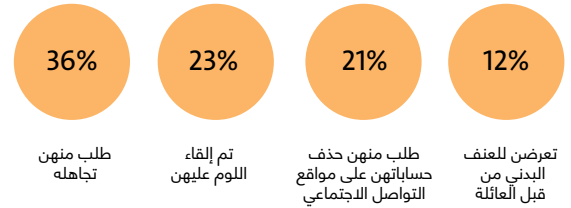
إن أغلب النساء اللاتي أبلغن عن العنف على الإنترنت، قمن بذلك ذلك على المنصة ذاتها (55 في المائة)، وأبلغت 23 في المائة منهن الشرطة بالواقعة، و14 في المائة قمن بإبلاغ منظمة غير حكومية.

جهات الإبلاغ من جانب النساء اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت



منهن، وطلب من 21 في المائة منهن حذف حساباتهن على مواقع التواصل الاجتماعي، وتفيد نسبة 20 في المائة فقط بأن أسرتها كانت تدعمها، وتفيد نسبة 32 في المائة من الضحايا الإناث بأن أصدقائهن كانوا داعمين لهن.

في أعقاب تجربة العنف على الإنترنت



وطبقاً لنتائج الدراسة، يتفق 1 من بين كل رجلين و 4 من كل 10 نساء (41 في المائة) من الدول المشاركة الثمانية على أن "النساء اللاتي يعرضن الصور ومقاطع الفيديو الخاصة بهن يجب أن يتقبلن إمكانية استخدام تلك المواد ضدهن من قبل من يشاهدها".

ويتفق ما يقرب من نصف الرجال (48 في المائة) و 41 في المائة من النساء على أن العنف على الإنترنت ليس بالأمر الخطير إذا بقي على الإنترنت.



وتقول غالبية النساء اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت أن الهجوم كان «بلا سبب محدد» (51 في المائة)، ويعتقد النصيب الأكبر من النساء اللاتي يعتقدن معرفة السبب وراء تعرضهن للعنف على الإنترنت (23 في المائة) أنه كان بسبب مظهرهن الخارجي، ويلى ذلك أن مناصرة حقوق المرأة (16 في المائة)، الأمر الذي يشير إلى السمة القائمة على النوع الاجتماعي للهجمات على الإنترنت.

ويقول النصيب الأكبر من الجناة إن السبب الرئيسي وراء ارتكابهم العنف على الإنترنت هو "لأنه حقهم" (26 في المائة)، ويتبع ذلك 23 في المائة من الذين يقولون إنهم ارتكبوا العنف على الإنترنت "لأنه كان ممتعاً".

جهود كبيرة للتصدي للعنف على الإنترنت في المنطقة

كيّفت عدد من البلدان العربية قوانينها الجنائية والقوانين المتعلقة بالتحرش الجنسي والعنف المنزلي لتشمل العنف ضد النساء والفتيات على الإنترنت. ويشير القانون الأساسي التونسي رقم 58 لعام 2017 إلى أنواع مختلفة من العنف ضد النساء والفتيات، ويشمل ذلك «الضرر البدني أو المعنوي أو الجنسي أو الاقتصادي الذي يلحق بالمرأة في المجال الخاص أو العام»، كما تسمح المادة 33 من هذا القانون بإصدار أوامر بعدم التعرض ضد المجرمين، ولكن فقط إذا أصبح الضرر جسدياً⁵. وقد بذلت مصر ولبنان والمملكة العربية السعودية والمغرب جهوداً مماثلة، حيث تُجرّم النصوص القانونية في مصر ولبنان والمملكة العربية السعودية على وجه التحديد العنف على الإنترنت وتُعاقب على المضايقات التي تحدث من خلال "منصات التواصل الاجتماعي" و"التكنولوجيا الحديثة"، بينما يشير القانون الجنائي المغربي إلى مختلف أشكال العنف على الإنترنت، بما في ذلك "الرسائل المكتوبة عن طريق الهاتف أو أي جهاز إلكتروني آخر أو التسجيلات أو شراء أو إنشاء صور ذات طابع جنسي لأغراض جنسية" و"توزيع رسائل وصور شخص ما دون موافقة مسبقة" و"نشر ادعاءات كاذبة تهدف إلى الإضرار ب حياة شخص ما الخاصة أو التشهير بها بأي وسيلة بما في ذلك الوسائل الرقمية".

كما أنشأ عدد من البلدان مثل الأردن وتونس والمغرب وكالات متخصصة لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات على الإنترنت.

وعلاوة على ذلك، بذلت البلدان العربية جهوداً متناسقة للاستجابة للعنف ضد النساء والفتيات على الإنترنت من خلال

الخدمات التي تقدمها الحكومات: فقد أدخلت خمس عشرة دولة من أصل اثنتين وعشرين دولة عربية خطوط مساعدة لضحايا العنف على الإنترنت، ويتناول العديد منها المسألة في إطار الابتزاز على الإنترنت، ويشمل ذلك الأردن وتونس والبحرين والجزائر وقطر والعراق والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية والمغرب. وأدخلت بعض البلدان بوابات إلكترونية على الإنترنت أو استمارات أو عناوين بريد إلكتروني للإبلاغ عن حوادث العنف ضد النساء والفتيات على الإنترنت.

وكثيراً ما تقدم الخدمات الحكومية المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات على الإنترنت من خلال أجهزة الأمن:

فالخدمات الحكومية التي تعالج العنف على الإنترنت كثيراً ما تشرف عليها وحدات الجرائم الإلكترونية في الأمن الوطني أو العام في مختلف الدول العربية.

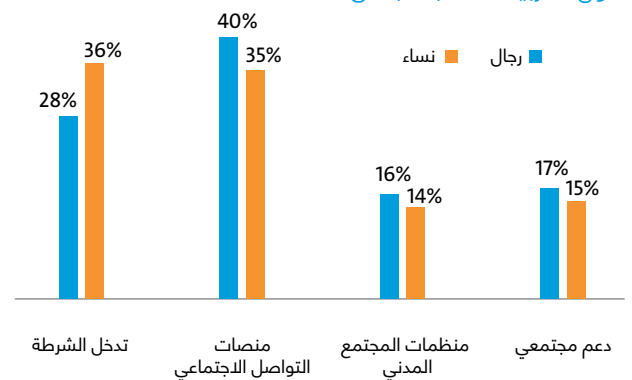
ومن خلال النتائج النوعية، اعتبرت منظمات المجتمع المدني أن إلقاء اللوم على الضحايا سبب أساسي لعدم طلب النساء المساعدة، حيث تخشى الناجيات من التعرض للتوبيخ واللوم نتيجة مشاركة صورهن أو الإفصاح عن كونهن ناشطات. ويشمل ذلك الخوف من أن تقوم الشرطة أيضاً بإلقاء اللوم عليهن أو إبلاغ أسرهن بما تعرضن له. وهذه المعايير والمواقف الاجتماعية مجتمعة تخلق عقبات شبه مستعصية أمام المرأة التي تلتزم المساعدة.

وحددت الدراسة الاستقصائية التي أجرت مع منظمات المجتمع المدني الأسباب المتعلقة بالخصوصية والسرية باعتبارها السبب الرئيسي لعدم قيام الناجيات بالإبلاغ عن العنف ويعقب ذلك الخوف من انتقام الجاني.

معاقة الجناة هي أفضل إجراء اقترحه النساء للتصدي للعنف على الإنترنت

تعتقد النساء أن أفضل وسيلة للتصدي للعنف عبر الإنترنت هي "اتخاذ الشرطة الإجراءات ضد مرتكبي العنف على الإنترنت" (36 في المائة من النساء مقارنة بنسبة 28 في المائة من الرجال)، وخاصة في العراق والأردن والمغرب وفلسطين، وغالباً ما يعتقد الرجال بدورهم أنه يتعين على المنصات الإلكترونية أن تعمل على تحسين سياسات حماية المستخدمين والمستخدمات (40 في المائة من الرجال مقارنة بنسبة 35 في المائة من النساء).

الإجراءات الموصى بها للتصدي للعنف على الإنترنت في الدول العربية، حسب الجنس



5 Lannazzone, S., Clough, L., & Griffon, L. (2021, May). (Rep.) الأورومتوسطية للحقوق. <https://euromedrights.org/wp-content/uploads/2021/06/Online-gender-violence-in-MENA-region.pdf>

المجتمع المدني ووسطاء الإنترنت، من أجل تطوير خدمات مناسبة تركز على الناجيات. وعلوّة على ذلك، ينبغي تعزيز قدرات عناصر العدالة والشرطة المتخصصة في التصدي للعنف على الإنترنت.

وينبغي لوسطاء الإنترنت أن يحددوا التزامات رفيعة المستوى وواضحة لدعم سلامة المرأة في الفضاء الإلكتروني، وأن يوفروا إجراءات للإبلاغ وتقديم الشكاوى ميسرة وشفافة فيما يتعلق بالعنف الرقمي بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي، وإمكانية الوصول إلى خطوط هاتفية مجانية وخدمات مناسبة للسّن باللغات المحلية، كما ينبغي أن يواصلوا الاستثمار والتعاون مع شركات التكنولوجيا المناصرة للمرأة ومنظمات المجتمع المدني في وضع حلول على المدى القصير والمتوسط والطويل.

وقد بذلت منظمات المجتمع المدني جهودًا جديرة بالثناء فيما يتعلق برفع مستوى الوعي وتوفير بوابات إلكترونية أو آليات لتقديم الشكاوى وتقديم المساعدة فضلًا عن توفير المساعدة القانونية والدعم النفسي. ومع ذلك، يجب أن تكون هذه الجهود أكثر تنظيماً وأن يتم تعريف عامة الجمهور بها. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الشراكات مع الحكومة لتحديد إطار هذه الجهود وتوسيع نطاقها وتغطيتها.

الاستنتاجات والتوصيات

يشكل العنف ضد المرأة على الإنترنت مصدر قلق شديد في الدول العربية، ويشكل تهديدًا لسلامة المرأة البدنية وصحتها النفسية، كما أنه يهدد تواجد المرأة ومشاركتها في الفضاء الإلكتروني. ظهر الفضاء الإلكتروني كملاذ آمن للمرأة لتتمكن من التواصل والتعبير عن نفسها، ومع ذلك لا تشعر النساء بالثّمان أو الاستعداد لمواجهة العنف على الإنترنت؛ ومن هنا تأتي الحاجة إلى العمل معهن لزيادة الوعي بهذا الشكل من أشكال العنف وتمكينهن من التصدي له.

وازداد التعرض للعنف على الإنترنت مع ظهور جائحة كوفيد-19، مما زاد من تكاليف الجائحة المستترة المتمثلة في العنف ضد المرأة، ومع استمرار أزمة كوفيد-19 والتحول الحتمي إلى الحيز الرقمي، قد يسهم العنف على الإنترنت في تفاقم الفجوة الرقمية، وهي جسيمة بالفعل في الدول العربية. وقد يعوق أيضًا حصول المرأة على الخدمات مثل التعليم عن بعد أو الدعم القانوني أو الخدمات الأساسية الأخرى. ولذلك فمن المهم تتبع آثار جائحة كوفيد-19 بعناية من حيث صلتها بالعنف في الفضاء الإلكتروني.

والعنف على الإنترنت وخارجه مترابطان، حيث يصعب عادة التمييز بين نتائج الأفعال التي بدأت في البيئات الرقمية وبين الحقائق خارجها والعكس. وأفاد المشاركون والمشاركات في الدراسة بأن ذلك كان له أهمية بالغة في أثناء جائحة كوفيد-19. من الضروري أن نتصدي للعنف ضد المرأة بطريقة شاملة سواء كان ذلك على الإنترنت أو خارجه.

وعلى غرار أشكال العنف الأخرى، لا يزال هناك نقص في الإبلاغ عن العنف على الإنترنت، ومن ثم فإن إطلاع مستخدمي ومستخدمات الإنترنت على البروتوكولات وأماكن الإبلاغ عن حالات العنف ضد النساء والفتيات على الإنترنت والعنف الذي تيسره تقنيات المعلومات والاتصال، وكيفية الوصول إلى الخدمات الأساسية على الإنترنت، يشكل عنصرًا هامًا في الاستجابات الوطنية لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وهناك حاجة إلى العمل مع الجهات التي تقدم الخدمات الحكومية، ولا سيما قطاع الشرطة ومنظمات